مختارات من الصحف العبرية

العدد 4284، 19-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

أطفال فلسطينيون ينتظرون الحصول على وجبة طعام في رفح في الأول من أمس (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

إفرايم غانور: نقل الغزيين إلى الضفة هو الخطوة المجنونة والضرورية التي يجب على إسرائيل القيام بها 2

ياغيل ليف: هكذا يبدو جيش في حالة تفكُّك 4

كوبي ميخائيل: الخصومات الفلسطينية الداخلية تدفع إسرائيل إلى حُكم عسكري موقت في القطاع 6

أخبار وتصريحات

هجوم ثانٍ خلال 48 ساعة على سورية يستهدف مواقع للجيش السوري وحزب الله 10

البيت الأبيض: نتنياهو وافق على إرسال طاقم إلى واشنطن للبحث في عملية رفح 11

تقرير: الصلاحية المحدودة لطاقم المفاوضات والخوف من أن تؤدي "الخطوط الحمراء" إلى إلحاق الضرر بالاتصالات 12

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

إفرايم غانور – صحافي
"معاريف"، 2024/3/18

نقل الغزيين إلى الضفة هو الخطوة المجنونة والضرورية التي يجب على إسرائيل القيام بها

- نصف عام تقريباً على بدء الحرب، ومن الصعب رؤية كيف يمكن التوصل إلى حل معقول إزاء كل ما يخص أزمة غزة التي تشكل حالة إزعاج لإسرائيل منذ إقامة الدولة.
- جميع الحلول السحرية تثبت أن المشكلة والحل أصعب مما يبدوان عليه، وهو ما يستوجب تفكيراً إبداعياً شجاعاً، ومختلفاً جوهرياً عن كل ما عرفناه حتى اليوم. من الواضح أنه سيتوجب على الجيش البقاء في القطاع مع قوات كبيرة وقتاً طويلاً، وأن الجيش سيتعامل، من جهة، مع "إرهاب حماس" الذي سيستمر من الداخل، وتحت غطاء السكان المدنيين، عبر عشرات الأنفاق التي لم يتم كشفها بعد؛ ومن جهة أُخرى، سيكون عليه التعامل مع عمليات "السرقة" و"السطو" على المساعدات الإنسانية التي تدخل يومياً لإغاثة مليونَي غزي.
- هذا الواقع سيجعل إسرائيل تدفع ثمناً كبيراً من الدماء. مليونا إنسان من دون مأوى، أو ظروف حياة إنسانية، كالكهرباء والماء والغذاء، أو العمل، فضلاً عن عدم وجود منظومات تعليم وصحة – إنها وصفة واضحة للأزمات. وهنا، من المهم التشديد على أن: كل أزمة ستندلع في القطاع ستشكل أزمة نواجهها نحن.
- من هنا، من الصعب أن نفهم كيف لا تزال الحكومة الفاشلة تدير الواقع الذي يجري أمام أعينها بعدم انتباه ومن دون اكتراث. مَن يريد إعادة سكان "الغلاف" إلى بيوتهم بأمان، عليه أن يجعل غزة هادئة. عندما ننظر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يميناً ويساراً، إلى الحكومة، وإلى القيادة الحالية، فإنه يبدو من الواضح أنها لن تدفع بالخلاص. حكومة أشخاص فاشلين، لم تكن قادرة على التعامل مع المشاكل العادية لسكان "الغلاف" والشمال، لن تستطيع الاستجابة لتحديات الظرف الحالي، وكل شيء سيُلقى على عاتق الجيش – بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

- من أجل الوصول إلى حل، يجب التفكير من خارج الصندوق، وتجنيد الأميركيين والسعوديين والقطريين والمصريين والأردنيين لتنفيذ خطة ثورية، الهدف منها نقل مليونَين من سكان غزة إلى الضفة، وإسكانهم في بلدات جديدة تقام بجانب مناطق صناعية، وبمساعدة دولية. وفي المقابل، يتم حصر الاستيطان اليهودي في ثلاثة تجمعات: كتلة عتسيون (وضمنها الخليل وكريات أربع)؛ وكتلة أريئيل (وضمنها عمانوئيل وإلكانا وألفي مناشي وأورانيت كدوميم)؛ بالإضافة إلى كتلة غور الأردن. ويتم إخلاء جميع البؤر غير القانونية والبلدات الواقعة خارج هذه الكتل، مع الحفاظ على سيطرة الجيش.
- هذا ما سيؤدي إلى اقتلاع "حماس" من جذورها في غزة، ويحوّل القطاع إلى جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، ويسمح، ليس فقط لسكان النقب الغربي بالعودة إلى الحياة الهادئة، بل أيضاً يحقق حلم العودة إلى "غوش قطيف". الهدوء والسلام اللذان سيخيمان على الجنوب، كنتيجة لهذه الخطوة، سيحوّلان النقب إلى توسكانا الإسرائيلية: وستزدهر أشكلون، وسديروت، وأوفاكيم، ونتيفوت، وغزة الجديدة يمكن أن تتحول إلى مركز سياحي مع شاطئ جميل.
- المليونا غزّي الذين سيُنقلون إلى الضفة الغربية، لن يستطيعوا الادعاء أنهم تحت حصار. سيكون لديهم إمكانية للخروج إلى الأردن، ومن هناك إلى العالم؛ سيكونون قريبين من الأماكن المقدسة وعائلاتهم في الضفة. هذه الخطوة ستخلق دينامية جديدة في الشرق الأوسط، وتحقق الحلم الأميركي باتفاق سلام بين إسرائيل والسعودية.
- كثيرون من الإسرائيليين سينظرون إلى هذه الخطوة على أنها خطوة مجنونة، وأنا أقول لهم أنه في ظل هذا الواقع، الوضع داخل غزة أكثر جنوناً

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وخطورة. ويجب ألا ننسى أنه قبل أن يوافق الفلسطينيون على هذه الخطوة، ستعارض "حماس" طبعاً. وهذا يقول كل شيء.

<u>ياغيل ليفي – باحث في الشؤون العسكرية</u>
"هآرتس"، 2024/3/19

هكذا يبدو جيش في حالة تفكُّك

- القضية التي حدثت مؤخراً مع قائدَي الألوية دان غولدفوس وباراك حيرام، هي إشارة إلى تفكُّك الهرمية القيادية للجيش، وهي أخطر مما يبدو. قائد الفرقة 36، دافيد بار خاليفا، طلب من جنوده في أمر اليوم الانتقام من الفلسطينيين، ولم تعبّر هيئة الأركان حتى عن تحفُّظ ضعيف. إذاً، فلمَ الاستغراب من أنه عندما طالبوه بإجلاء قواته عن القطاع، كان هناك شكوك في هيئة الأركان بأنه يتجاهل الأوامر عن قصد؟
- باراك حيرام لم يوجّه أوامره بإطلاق النار ويفجّر جامعة من دون تصريح، بل أجرى مقابلة مع بدء الحرب مع إيلانا ديان، حذّر المستوى السياسي من المفاوضات السياسية. قائد هيئة الأركان تجاهل هذا أيضاً. لكن يجب القول إن الضباط ليسوا وحدهم الذين يتحدّون الأوامر، بل الجنود أيضاً. فيديوهات الجنود، والمطالبات بالعودة إلى "غوش قطيف" واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه الانتقادات ضد ضبط النفس، وضد فرض القيود على استخدام القوة، والسرقة وغيرها – جميعها إشارات إلى حالات عدم انصياع من القاعدة، وهيئة الأركان تواجه صعوبة، أو ترتدع عن لجمها.
- لماذا يحدث هذا؟ يتراكم بعض الظروف التي تشجع التفكك. أولاً، التدرج الهرمي القيادي الذي ضعف خلال فترة تطور التجنيد التطوعي – الاحتياطي وتراجُع مكانة التجنيد الإلزامي. في هذه الفترة، رأى جنود الاحتياط، ذكوراً وإناثاً، أن لهم الحق الاستثنائي في إسماع أصواتهم، وذلك في ظل حالة انتقائية عالية لخدمة الاحتياط، حولتهم إلى أقلية قليلة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

جداً.

- هذه الظاهرة تعززت خلال الأعوام الماضية، وامتدت أيضاً إلى الخدمة الإلزامية، إذ بات الجنود في الخدمة الإلزامية أقلية بسبب الإعفاء الواسع من الخدمة، والعدد الكبير للجنود الذين لا يخدمون في مواقع قتالية. هذا المزاج – وهو السبب الآخر – ارتبط بالأسباب الخاصة لهذه الحرب. ويشعر بعض الجنود بأن مهمتهم ليست فقط التضحية، وهي تقع على عاتق عدد قليل منهم، بل هم أيضاً يعرّضون حياتهم للخطر، ويقاتلون في غزة فترات طويلة، وهم ينقذون أمن الدولة من فشل القيادة السياسية والقيادة العليا للجيش.
- هذا كله يزداد أيضاً بسبب النسبة العالية للمقاتلين الذين ينتمون إلى اليمين واليمين الديني، الذين يعتقدون أنهم ينقذون الدولة من الكارثة التي فُرضت عليها بسبب الحكومات الانهزامية، وبسبب مساهمة اليسار في إضعاف الجيش، عبر الاحتجاجات ضد الانقلاب الدستوري. لهذه الأسباب، تطورت حالة الغضب لدى الجنود منذ بداية الحرب.
- السبب الثالث، هو أن السياسيين يقومون بالتشويش على السلسلة القيادية– في هذه الحالة، فإننا نتحدث عن سياسيين من اليمين يمنحون الدعم للسلوك الاستثنائي الصادر عن الضباط والجنود. ولهذه الأسباب المتراكمة، يمتنع قائد هيئة الأركان من كبح الجنود، فكيف يمكنه كبح جندي احتياط يخدم منذ أسابيع في قطاع غزة، واختار التقاط صورة مع مسروقات، أو أن يحذّر حكومة منتخبة؟ هكذا فقد رئيس هيئة الأركان السيطرة.
- الضباط المسؤولون عن الألوية استغلوا قدرتهم على استغلال "الميدان" لعرض القوة. والآن، حان وقت طرح السبب الرابع للتفكك الداخلي: يتعاظم هذا التفكك عندما يكون من الواضح لدى القيادات الميدانية أن تضحية المقاتلين لا تُترجم إلى إنجاز – وهو يجب أن يكون دائماً سياسياً– لذلك، كل ما تبقى هو المراوحة في الميدان من دون هدف، وتلقّي الخسائر.
- لن يكون هناك انتصار. إن انعدام الثقة بأولئك الذين جرّوا الجيش إلى الأسفل، يدفع الضباط إلى إلقاء اللوم على الذين يطعنون الجيش في الظهر،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وفي كلام غولدفوس، إن السياسيين لا يستحقون الجنود، وإعادة ترميم الجيش لا يمكن أن تجري، ما دامت الحرب لا تزال مستمرة.

كوبي ميخائيل – باحث في معهد دراسات الأمن القومي
"مباط عال"، العدد 1837، 18/3/2024

الخصومات الفلسطينية الداخلية تدفع إسرائيل إلى حُكم عسكري موقت في القطاع

- قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بشأن تكليف محمد مصطفى رئاسة الحكومة الجديدة، بعد قبوله استقالة محمد اشتية، لم يكن مفاجئاً. وفي الواقع، محمد مصطفى هو نسخة مشابهة عن محمد اشتية، وعملياً، عباس استبدل أحد المقربين منه بمقرب آخر. وينتمي مصطفى إلى قيادة الخارج التي جاءت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقات أوسلو...
- أثار تعيين مصطفى غضب "حماس" وسائر التنظيمات الفلسطينية، وخصوصاً جبهة الرفض. لكن المواجهة التي اندلعت بين "حماس" و"فتح" غطت على البقية. معارضة "حماس" تكليف مصطفى، بحجة أنها خطوة غير ديمقراطية تستبعد "حماس" وقطاع غزة، أدت إلى ردة فعل حادة، وبصورة خاصة من "فتح" التي اتهمت "حماس" بأنها ذراع إيرانية، وبأنها تسببت بأفظع نكبة للشعب الفلسطيني منذ سنة 1948.
- الخصومة بين "فتح" و"حماس"، التي جذورها أيديولوجية بصورة أساسية، تتمحور حول المنافسة على قيادة النضال الوطني الفلسطيني. في هذه الأيام، ما تعتبره "حماس" حرب تحرير وطنية تاريخية تذكّر بانتصار صلاح الدين على الصليبيين، تعتبره "فتح" كارثة وطنية أخطر من نكبة 1948. تبذل "حماس" جهدها من أجل المحافظة على سيطرتها على قطاع غزة وتعزيزها وتقوية قبضتها، حتى في المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي في شمال القطاع، بهدف إقناع السكان المحليين بأنها لا تزال البديل، حتى في "اليوم التالي للحرب".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- في مثل هذه الظروف، من الصعب حدوث مصالحة بين "حماس" و"فتح". ومن جديد، عادت النغمة المعروفة منذ سيطرة "حماس" على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، وكيف تعثرت جهود العديد من الوسطاء الإقليميين في ساعة الحقيقة. في الوقت الحالي، ينتظر عباس إعلاناً أحادي الجانب من "حماس" بشأن التنازل عن السلطة في القطاع، والموافقة على دخول حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط الفلسطينيين (يريد أبو مازن تأليفها) إلى قطاع غزة من دون شروط. بكلام آخر، هو يصرّ على عدم إعطاء "حماس" مقابلاً لقاء هجوم 7 أكتوبر والحرب، ولا يريد السماح لها بالبقاء كطرف سياسي في الساحة الفلسطينية. في هذا الوقت، فإن الأزمة الناشئة والفجوة بين الطرفين، لهما أهمية كبيرة بسبب سعي الإدارة الأميركية والسلطة الفلسطينية، وبدعم جزئي من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وأن تكون هي العنوان المدني والأمني لعملية إعادة الإعمار.
- في هذا السياق، يرِد ذكر ماجد فرج، رئيس الاستخبارات العامة والمستشار الأمني المقرب من عباس، بصفته القادر على قيادة هذه المهمة. يتمتع فرج بثقة أبو مازن وثقة الإدارة الأميركية و"تقدير" الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهو أيضاً "عدو شرس" لـ"حماس" التي حاولت اغتياله بسبب مطاردته أنصارها في مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، طُرحت فكرة تجنيد نحو 7000 عنصر من "فتح" من القطاع وتأهيلهم عسكرياً بواسطة قوات أميركية في الأردن، قبل عودتهم إلى القطاع كقوة أمنية وشرطية بقيادة ماجد فرج. لكن ليس من الواضح ما الذي يقنع مؤيدي عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بأن هذه الفكرة ممكنة التحقيق، في الوقت الذي يعاني عباس والسلطة جرّاء تراجُع كبير للشرعية الجماهيرية، وهناك أغلبية تطالب باستقالة عباس منذ فترة، بالإضافة إلى الفجوة العميقة الجديدة الناشئة من جديد بين "حماس" و"فتح".
- صحيح أن قادة "حماس" أعلنوا أنهم غير معنيين بالعودة إلى السيطرة على قطاع غزة، وأنهم مستعدون لأن تدير السلطة الفلسطينية الشؤون الأمنية والمدنية، لكنهم طلبوا التنسيق معهم بشأن طريقة السيطرة. وأعلن حسام

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بدران، عضو المكتب السياسي في "حماس" والمسؤول عن العلاقة مع "فتح"، في مؤتمر عقدته التنظيمات الفلسطينية في موسكو (26 شباط/فبراير 2024)، أن "حماس" توافق على تأليف حكومة تكنوقراط تستمد صلاحياتها من منظمة التحرير الفلسطينية. كما أعلنت "حماس" استعدادها للدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية من دون شروط مسبقة، وقبول حل منظمة التحرير السياسي للنزاع مع إسرائيل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. لكن هذه التصريحات لا تعني أن "حماس" مستعدة لتسليم سلاحها وإخضاع قواتها العسكرية ضمن إطار الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية.

- يجب التعامل مع هذا الكلام كالتعامل مع الوثيقة السياسية التي نشرها خالد مشعل، وهو من الرموز البراغماتية في "حماس"، في أيار/مايو 2017، والتي لا تخفف من الرؤيا والهدف النهائي، بل تقدم طريقاً بديلة لتحقيق هذا الهدف، في ضوء ضغوط الساعة. في نظر "حماس"، المحافظة على قوتها العسكرية هي الأساس، وشرط العمل وفق نموذج حزب الله، بحيث تدير السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية في القطاع، بيْد أن السيطرة الفعلية تبقى في يد مسلحي "حماس". ومن أجل التشديد على إصرارهم على منع أي محاولة لخلق بديل محلي من "حماس"، لم تتردد عناصر الحركة "عن قتل مختار عشيرة دغمش، للاشتباه في أنه أبدى استعداده للتعاون في توزيع المساعدات الإنسانية للقطاع، كما اتُّهم بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي".
- علاوةً على ذلك، فإن تعيين محمد مصطفى رئيساً للحكومة هو عملية تعامٍ عن كل ما له علاقة بالإصلاحات الأساسية في السلطة الفلسطينية. عباس والمحيطون به ليسوا معنيين بالإصلاحات، وبالتأكيد، هم لا يريدون انتخابات يمكن أن تبعدهم عن مواقع السيطرة والنفوذ...
- حتى ماجد فرج الذي يُعتبر مهنياً وموضوعياً وبعيداً عن العمل السياسي نسبياً، فهو غير مؤهل لمواجهة التحديات الأمنية في المناطق الواقعة تحت مسؤولية السلطة. ومن دون عمليات الجيش الإسرائيلي في قلب المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، لكانت "حماس" استكملت سيطرتها على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

السلطة. من هنا، ليس من الواضح كيف لشخص لم ينجح في مهمة أقل تعقيداً في الضفة الغربية، أن ينجح في ظروف أكثر تعقيداً في قطاع غزة، في تحقيق وترسيخ السيطرة الأمنية والمدنية، وخصوصاً في هذه الأيام، على خلفية الحرب وتداعياتها.

- ليس هناك أي طرف عربي، أو دولي، أو إسرائيلي، يمكن أن يوافق على الاستثمار في إعادة إعمار القطاع ما دامت "حماس" هي الطرف المسيطر على المنطقة. ومعنى ذلك استمرار المواجهة بين "حماس" و"فتح". ومع بقاء "حماس" الكيان الحاكم للقطاع، عملياً ونظرياً، حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق للنار في الحرب وإطلاق المخطوفين الإسرائيليين الذين في حيازتها، فإن عمليات المساعدة وإعادة الإعمار المدنية في غزة لا يمكن أن تنطلق.
- هذا الواقع يدفع بإسرائيل نحو إقامة حُكم عسكري موقت في قطاع غزة، بسبب عدم وجود خيار معقول آخر. "حماس" ليست خياراً، وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع هي حلم بعيد المنال، ولا توجد آلية دولية مستعدة للعمل. وفي ظل غياب جهة للسيطرة الفعلية على الأرض، لن تتمكن إسرائيل من التأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها. وفي غياب بديل من سلطة "حماس"، سيواصل السكان المحليون الإيمان بإمكان بقائها، كما أن صمود سلطة "حماس وزعامتها سيستمد التشجيع من الضغط الذي يُمارَس على إسرائيل، ومن قدرتها على ترميم سيطرتها المدنية، وحتى العسكرية، في المناطق التي احتلتها إسرائيل (مثل مستشفى الشفاء والعملية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي منذ 18 آذار/مارس)، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى التشدد في المفاوضات من أجل إطلاق المخطوفين ووقف الحرب.
- بناءً على ذلك، يتعين على إسرائيل في هذه المرحلة إعلان إقامة حُكم عسكري لمدة محددة زمنياً في شمال القطاع، حيث عدد السكان أقل نسبياً، والبنى التحتية لـ"حماس" ضعفت، وكذلك في مناطق أُخرى، بحسب تطور الظروف، وعليها وضع ثلاثة أهداف أمامها:

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

1- تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها، ليس بواسطة "حماس"، بل من خلال طريق آمنة، لمنع الفوضى ووقوع مصابين في الجانب الفلسطيني.
2- إشارة واضحة إلى زعامة "حماس" والسكان الفلسطينيين بأن "حماس" ليست خياراً، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف التأييد الشعبي للحركة.
3- إعداد الميدان والظروف لدخول قوة متعددة المهمات، دولية أو إقليمية أو مزيج منهما، ونقل صلاحيات إدارة المنطقة والسكان والبدء بعملية إعادة الإعمار، إلى هذه القوة التي ستتحمل أيضاً مسؤولية تدريب وإعداد إدارة محلية على طريق الاستقلال الفلسطيني في إدارة القطاع.

أخبار وتصريحات

هجوم ثانٍ خلال 48 ساعة على سورية يستهدف مواقع للجيش السوري وحزب الله

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/19

سورية اتهمت إسرائيل بشنّ هجوم جوي على عدة مواقع عسكرية في منطقة دمشق هذه الليلة (ليل الاثنين – الثلاثاء). وتحدثت وزارة الدفاع السورية عن اعتراض عدة صواريخ في سماء العاصمة، وأن الهجوم لم يسفر عن إصابات.

ووفقاً للموقع الإخباري "صوت المدينة" المتماهي مع المعارضة السورية، استهدفت الهجمات مواقع عسكرية في منطقة القلمون في ضواحي دمشق. وذكرت مصادر في المعارضة السورية لصحيفة "العربي الجديد" أن أهداف الهجوم هي مواقع عسكرية للنظام السوري ولحزب الله في جبال القلمون، شمالي دمشق. ووفقاً للمصادر، أدت الهجمات الإسرائيلية إلى اندلاع النيران في أحد هذه المواقع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ونقلت قناة "الحدث" عن مصدر أمني إسرائيلي قوله "إن الجيش السوري ينقل عتاداً عسكرياً إلى حزب الله، يستخدمه في حربه ضد إسرائيل، وإن استمرار تهريب السلاح من سورية إلى حزب الله سيزيد الهجمات الإسرائيلية على مخازن الجيش السوري، كما أن استمرار دعم سورية لحزب لله وإيران سيحول دون ترسيخ استقرارها، والشعب هو الذي يدفع الثمن".

وذكر موقع "N12" (2024/3/19) أن المخازن المستهدفة احتوت على سلاح وصل إلى سورية من إيران، وكان في طريقه إلى حزب الله، وشمل كميات ضخمة من الصواريخ المضادة للدروع والمسيّرات، السلاحان الأساسيان اللذان يستخدمهما الحزب في مواجهاته الأخيرة مع إسرائيل. وأضاف الموقع: "منذ نشوب الحرب، زادت إيران في محاولاتها تهريب السلاح إلى حزب الله عن طريق سورية، براً عبر شاحنات من العراق، وجواً عبر مطارَي دمشق وحمص". وأضاف الموقع: "استهدف الهجوم المنسوب إلى إسرائيل إحدى أهم النقاط الاستراتيجية لحزب الله في سورية، وهي عبارة عن مجمّع لتخزين السلاح يقع شمال شرقي دمشق، بالقرب من القاعدة الجوية السورية الناصرية، الواقعة في مكان لا يبعد كثيراً عن الحدود اللبنانية، وبالقرب من الممر البري الذي أنشأته إيران، والذي يربط دمشق بمعبر البوكمال على الحدود السورية – العراقية".

البيت الأبيض: نتنياهو وافق على إرسال طاقم إلى واشنطن للبحث في عملية رفح

"هآرتس"، 2024/3/19

أعلن مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جايك سوليفان، مساء أمس، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وافق على إرسال طاقم إلى واشنطن للبحث في عملية رفح. ووفقاً لسوليفان، لقد عبّر الرئيس الأميركي جو بايدن عن قلقه الشديد إزاء عملية عسكرية كبيرة في رفح، وأضاف أن مثل هذه العملية سيعمّق "حالة الفوضى في غزة".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأشار سوليفان إلى أن إسرائيل لم تقدم خطة لإجلاء آمن للفلسطينيين عن القطاع، ودعا إلى زيادة الجهود من أجل معالجة الأزمة الإنسانية في غزة. ووصف تقرير الأمم المتحدة الجوع الشديد في القطاع بـ"المخيف".

وقبل ذلك، ذكر البيت الأبيض أن الرئيس بايدن ونتنياهو أجريا محادثة هاتفية، تطرّقا فيها إلى الوضع في رفح والجهود لزيادة المساعدات الإنسانية للقطاع، واستمرت المحادثة 45 دقيقة. بينما أعلن ديوان رئيس الحكومة أن نتنياهو تحدث مع بايدن عن التطورات الأخيرة للحرب، والتزام إسرائيل تحقيق هدفَي الحرب، القضاء على "حماس" وإطلاق المخطوفين، وأن تقديم المساعدات الإنسانية يساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وكان الجيش الإسرائيلي اقتحم مستشفى الشفاء في مدينة غزة، بعد ورود معلومات استخباراتية بأن "حماس" أقامت مركزاً للقيادة فيها لإدارة القتال ضد إسرائيل. وخلال المعارك، قُتل الرقيب متان فينوغرادوف (20 عاماً) من الكتيبة 932 من لواء الناحل. وذكر الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري أنه قُتل في العملية 20 "مخرباً"، بينهم فائق المبحوح الذي تولى رئاسة إدارة العمليات الخاصة للأمن الداخلي في حركة "حماس".

تقرير: الصلاحية المحدودة لطاقم المفاوضات والخوف من أن تؤدي "الخطوط الحمراء" إلى إلحاق الضرر بالاتصالات

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/19

انطلقت محادثات صفقة تبادُل المخطوفين في قطر، في ضوء ضغط أميركي كبير، وتساؤلات عن "الصلاحية" المعطاة للوفد الإسرائيلي. وترأس الوفد الإسرائيلي إلى الدوحة رئيس الموساد ديفيد برنياع، وبمشاركة اللواء في الاحتياط نيتسان آلون المسؤول عن الجهد الاستخباراتي لإطلاق المخطوفين، ونائب رئيس الشاباك. ومن المنتظر أن يعود رئيس الموساد إلى إسرائيل اليوم، وأن يجري الاتصالات من

هناك. بينما سيبقى في الدوحة طاقم عمل من درجة أقل، مؤلف من عناصر من الموساد، ومن الاستخبارات العسكرية، ومن الشاباك.

من جهة أُخرى، يقود رئيس الحكومة القطري محمد آل ثاني مساعي الوساطة القطرية في الدوحة، حيث يوجد أيضاً مندوب مصري رفيع المستوى، يتابع المحادثات عن قرب. بينما لم يحضر رئيس الشاباك رونين بار المحادثات، بسبب التوترات العامة خلال شهر رمضان، والعملية العسكرية الدائرة حالياً في مستشفى الشفاء.

لقد حصل الطاقم الإسرائيلي للمفاوضات على "تفويض" من "كابينيت الحرب" و"الكابينيت السياسي – الأمني"، لكن مع قيود معينة و"خطوط حمراء". وطلب نتنياهو من الطاقم عدم إبداء مرونة بشأن عدد الأسرى الأمنيين الذين تطالب بهم "حماس" وعدد الأسرى الذين تستعد إسرائيل لإطلاق سراحهم.

وبينما ينظر رئيس الموساد برنياع إلى نصف الكوب الملآن، ويعتقد أن الصلاحية المعطاة للطاقم تكفي لتحريك المفاوضات، نقلت مصادر عن عضو الوفد نيتسان آلون استياءه من تقليص الصلاحيات. ورأى نيتسان في نقاش جرى في "الكابينيت" أن هذا سيضيّع الفرصة، ويُفشل الاتصالات من أجل الصفقة.

ويتخوف طاقم المفاوضات من أن يثير تجدُّد المفاوضات تفاؤلاً كبيراً وسط عائلات المخطوفين، بينما دعا مصدر سياسي مطّلع إلى خفض التوقعات، وأنه من الصعب التوصل إلى اتفاق سريع، وأن المفاوضات ستستغرق وقتاً. ففي رأي المصدر، المفاوضات الحقيقية ليست مع قيادة "حماس" في الخارج"، التي يجري التفاوض معها في الدوحة، بل مع يحيى السنوار زعيم "حماس" الموجود في أنفاق غزة. وفي كل مرة، تحتاج قيادة الخارج إلى ما بين 24 و36 ساعة لنقل الرسائل إلى قيادة الداخل، الأمر الذي يصعّب العملية.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الأسرى الذين تطالب بهم "حماس" قد يشكل حجر العثرة الأساسي في المحادثات، وأنه من الممكن التوصل إلى تسوية وفق النموذج الذي وُضع خلال صفقة جلعاد شاليط في سنة 2011، والذي يقضي بإعطاء إسرائيل الحق في الاعتراض على أسماء أسرى "ثقيلين" تطالب "حماس" بإطلاقهم.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وهذا الأمر سيسمح لها برفض أسماء إشكالية تطرحها "حماس"، مثل مروان البرغوثي وأحمد سعدات.

تجدر الإشارة إلى أن "حماس" تطالب بإطلاق سراح 150 أسيراً "ثقيلاً" في مقابل إطلاق سراح خمس مجندات مخطوفات. هناك مطلب أساسي آخر يمكن أن يشكل عقبة، هو السماح بالعودة الكاملة لسكان شمال القطاع إلى منازلهم خلال وقف إطلاق النار الموقت. تعارض إسرائيل المطلب، وتعتبره انتصاراً لـ"حماس". حتى إن الوزيرين بني غانتس وأيزنكوت تحفّظا عن ذلك، وإسرائيل مستعدة فقط لعودة تدريجية للنساء والأطفال في المرحلة الأولى.

تتمحور المفاوضات على المخطط الذي جرى صوغه في باريس، والذي يقترح هدنة لمدة 6 أسابيع، يُطلق خلالها نحو 40 مخطوفاً من النساء والأولاد والمتقدمين في السن (من مجموع 134 في الأسر، بينهم 35 أسيراً لم يعودوا في قيد الحياة). وذلك في مقابل إطلاق أسرى أمنيين وتغييرات تتعلق بما يجري في قطاع غزة.

وبالإضافة إلى موضوعَي عدد الأسرى وعودة الفلسطينيين إلى شمال القطاع، تعارض إسرائيل بشدة طلب "حماس" السماح لروسيا وتركيا بـ"ضمان" الصفقة. وثمة نقطة إشكالية أُخرى، هي رفض "حماس" تقديم لائحة بأسماء المخطوفين الأحياء الذين سيُطلق سراحهم ضمن المساعي الإنسانية. وتتخوف من خدعة تمارسها "حماس"، مثلما ادّعت في الصفقة السابقة أن ليس لديها "عشر نساء وأطفال في قيد الحياة"، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل كذباً، وأدى إلى توقُّف الصفقة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني في سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة في الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولي هو مجرد أمر سياسي، وإذا كان له أن يساهم في مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسي محنك يرمي إلى تحدي النظام الجيوسياسي الذي يعزز الاستبداد القائم ويسانده في وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخي، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولي وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التي تجري خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر